التقى وزير الطاقة الأميركي كريس رايت وبحثا فرص توسيع التعاون

نواف السعود: العلاقات الكويتية ـ الأميركية دعامة رئيسية لاستقرار أسواق الطاقة العالمية

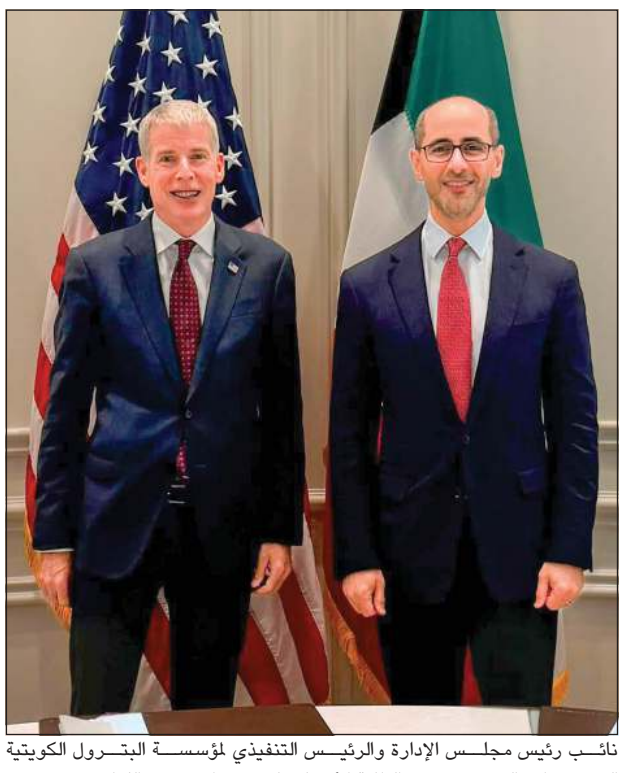
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود ووزير الطاقة الأميركي كريس رايت عقب اللقاء

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود إن العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة الأميركية تمثل دعامة رئيسية لاستقرار أسواق الطاقة العالمية. وأكد السعود في تصريح عقب عقده اجتماعا مع وزير الطاقة الأميركي كريس رايت في العاصمة الأميركية واشنطن، أن المناقشات عكست التزاما مشتركا بدعم التدفق الآمن والموثوق للطاقة إلى مختلف الأسواق العالمية، من خلال الاستثمار في بنية تحتية متطورة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وترسيخ أمن الطاقة على المدى الطويل.

وتناول الاجتماع سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأميركية في قطاع الطاقة، والدور الحيوي الذي تضطلع به هذه الشراكة في دعم استقرار أسواق الطاقة العالمية وضمان أمن الإمدادات.

وأكد الجانبان خلال اللقاء أهمية الحفاظ على حرية وسلامة الملاحة في مضيق هرمز باعتباره أحد أهم الممرات الحيوية لتدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية، لما يمثله ذلك من ركيزة أساسية لتعزيز أمن الطاقة العالمي ودعم الاستقرار الاقتصادي الدولي.

كما بحث الطرفان فرص توسيع التعاون في مجال الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية، مؤكدين أهمية تطوير بنية تحتية مرنة وقادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات، بما يسهم في تعزيز موثوقية سلاسل الإمداد العالمية والحد من مخاطر تعطلها.

«ميد»: نقل تبعية المشروع إلى «البترول الوطنية» بعد دمج «كيبك»

مباحثات بشأن مشروع بتروكيماويات الزور بقيمة 10 مليارات دولار

أحمد مغربي

ذكرت مجلة ميد أن الكويت تقوم حاليا بعملية نقل مسؤولية مجمع الزور المتكامل من الشركة البترولية المتكاملة (كيبك) إلى شركة البترول الوطنية الكويتية، وذلك بعد صدور قرار المجلس الأعلى للبترول الصادر بتاريخ 29 أبريل الماضي بشأن حل شركة (كيبك) واندماجها في شركة البترول الوطنية الكويتية اندماجا بطريق الضم.

وقالت مجلة ميد إن شركة البترول الوطنية الكويتية، تعقد اجتماعات لبحث مستقبل برنامج تطوير مجمع الزور المتكامل (Zicup)، الذي تقدر قيمته بنحو 10 مليارات دولار، وفقا لمصادر في القطاع.

ومن المتوقع أن يتم دمج مشروع Zicup ـ المعروف أيضا باسم مشروع الزور للبتروكيماويات أو مشروع تكامل المصفاة والبتروكيماويات في الزور (Prize) ـ مع مصفاة الزور البالغة كلفتها 16 مليار دولار، علما أنه واجه تأخيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وأشارت المجلة إلى أن المشروع كان قيد التطوير في الأصل من قبل شركة (كيبك)، إلا أن المسؤولية تم نقلها إلى شركة البترول الوطنية الكويتية ضمن عملية الاندماج.

ويأتي استيعاب شركة «كيبك» ضمن «البترول الوطنية» في إطار خطة أوسع لتقليص عدد الشركات النفطية المملوكة للدولة في الكويت وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وبموجب خطط الاندماج الحالية، ستتوقف كيبك عن الوجود ككيان قانوني مستقل، على أن تتولى «البترول الوطنية» جميع أصولها وحقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها.

وأضافت مجلة ميد أن حتى حتى الآن، لم يتم اتخاذ قرار استثماري نهائي بشأن مشروع Zicup، كما لا يوجد جدول زمني معلن للموافقة عليه أو طرحه للمناقصات، وتدرس «البترول الوطنية» ما يجب القيام به بشأن هذا المشروع، وهي تبحث في مصادر تمويل الميزانية، كما تنظر في إمكانية خفضها بشكل طفيف.

وتابعت: «رغم عدم وضوح مستقبل المشروع حاليا، فإن هناك رسالة يتم توجيهها للمقاولين في الكويت بأن المشروع لم يلغ، ومن المتوقع إحراز تقدم ما خلال الأشهر المقبلة».

وفي سبتمبر من العام الماضي، أفادت ميد بأن «كيبك» كانت تدرس إعادة إطلاق مرحلة التأهيل المسبق للمشروع، إلا أنه لم يتم إصدار دعوة رسمية لذلك.

وفي ذلك الوقت، أشار مصدر إلى أن كيبك كانت تبحث عن هيكل تمويلي مماثل لمشروع الوقود البيئي في الكويت، الذي شمل تطوير ودمج اثنتين من أكبر مصافي النفط في البلاد. وكانت كيبك قد قامت بتأهيل مسبق للمتنافسين على مجمع البتروكيماويات المخطط له في أبريل 2021، ونشرت قائمة بالمؤهلين للتقدم على الحزم الرئيسية الثلاث للمشروع.

وتشمل أعمال الحزمة الأولى وحدات إنتاج البنزين والأوليفينات، وقدرت قيمتها بنحو 4 مليارات دولار، وتعرف أيضا باسم حزمة الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) للبنزين رقم 5011.

أما الحزمة الثانية فتشمل وحدات الأروماتيات، وتعرف باسم حزمة EPC للبتروكيماويات رقم 5012.

فيما تتضمن الحزمة الثالثة، المعروفة باسم الحزمة البحرية EPC رقم 5013، إنشاء مرافق الموانئ والتصدير وخطوط الأنابيب البرية والبحرية.

وكانت أربع مجموعات قد تأهلت مسبقا للتنافس على الحزمة الثالثة، التي قدرت قيمتها بنحو 1,5 مليار دولار.

القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة ارتفعت إلى 52,2 مليار دينار

635 مليون دينار مكاسب البورصة السوقية.. أمس

علي إبراهيم

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية بنحو 635,15 مليون دينار بنهاية تداولات أمس (الثلاثاء) لترتفع القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة إلى 52,2 مليار دينار، مقارنة مع 51,57 مليار بنهاية تداولات يوم الاثنين. وشهدت الجلسة حالة من زخم التداولات على العديد من الأسهم القيادية التي استقطبت معدلات مرتفعة من السيولة، بالتوازي مع دعم مباشر من الزيادة في القيمة السوقية مدفوعة بزخم السيولة المتداولة في السوق والتي تجاوزت 118 مليون دينار تداولت على 477,52 مليون سهم عبر 26,69 ألف صفقة، وبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 132 سهما شهد 96 منها ارتفاعا فيما انخفض 26 سهما وبقت 10 أسهم من دون تغيير، وارتفع مؤشر السوق العام 1,21٪ بنحو 103,76 نقاط ليصل إلى 8714,25 نقطة.

واستحوذ السوق الأول الذي يضم الأسهم القيادية على 77,08 مليون دينار من إجمالي السيولة المتداولة والتي وجهت لحجم تداولات بلغ 189,74 مليون سهم عبر 11,54 ألف صفقة، تمت على 39 سهما شهد 33 منها ارتفاعا فيما انخفض 5 أسهم وبقى سهم واحد دون تغير، وارتفع مؤشر السوق الأول 1,23٪ بواقع 111,73 نقطة ليصل إلى 9172,9 نقطة.

وبلغت السيولة المتداولة في السوق الرئيسي 40,97 مليون دينار تم تداولها من خلال 15,14 ألف صفقة بحجم أسهم متداولة بلغ 287,7 مليون سهم، فيما بلغ عدد الأسهم المتداولة 93 سهما سجل 63 منها ارتفاعا وانخفض 21 سهما وبقي 9 أسهم دون تغير، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1,07٪ بواقع 91,62 نقطة ليصل إلى 8684 نقطة.

في «وول ستريت» بتقييم يناهز 852 مليار دولار

«أوبن إيه آي» تفتح الباب أمام إدراج تاريخي

وكالات: تقدمت شركة «أوبن إيه آي»، المطورة لروبوت الدردشة الشهير «تشات جي بي تي»، بأوراق تمهيدية سرية إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC)، تمهيدا لتحولها إلى شركة مساهمة عامة مدرجة، لتصبح الضلع الثالث في تحالف تريليوني لشركات الذكاء الاصطناعي التي تسابق الزمن لتسجيل ظهورها الأول في بورصة «وول ستريت».

وأوضحت الشركة، التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقرا لها، في بيان رسمي، أنها فضلت الإعلان عن خطوة الإيداع السري استباقا لأي تسريبات محتملة، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنها لم تستقر بعد على التوقيت النهائي للطرح العام الأولي.

وأضافت: «قد يستغرق الأمر بعض الوقت، نظرا لوجود مستهدفات نفضل إنجازها تحت مظلة الشركات الخاصة، لكن تقديم الأوراق يمنحنا خيار الانتقال إلى السوق العامة في التوقيت الذي نراه مناسبا».

وتأتي خطوة «أوبن إيه آي» في أعقاب إعلان منافستها الشرسة «أنثروبيك» في الأول من يونيو الحالي عن تحركها نحو خطوة الطرح العام، ليتلاحق الكيانان خلف شركة الصواريخ والفضاء «سبايس إكس» المملوكة للملياردير إيلون ماسك، والتي بدأت بالفعل جولاتها الترويجية لطرح أسهمها كشركة فضاء تركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وكان الرئيس التنفيذي لـ«أوبن إيه آي»، سام ألتمان، قد مهد لهذه الخطوة الخريف الماضي عندما وصف الطرح العام بأنه «المسار الأكثر ترجيحا» للشركة، بالنظر إلى حجمها وحاجتها المتزايدة إلى رؤوس أموال ضخمة لتطوير البنية التحتية لتقنياتها، بعد أن تحولت من منظمة غير ربحية تأسست عام 2015 إلى عملاق تكنولوجي تقدر قيمته الحالية بنحو 852 مليار دولار.

وفقاً لتوقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»

اضطرابات الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الوقود يقتطعان نصف أرباح قطاع الطيران العالمي

أظهرت أحدث توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) حول قطاع الطيران العالمي، تراجع ربحية القطاع إلى النصف نتيجة للاضطرابات المرتبطة بالحرب في منطقة الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الوقود. وأشارت التوقعات إلى وجود تباين كبير في الأداء بحسب المنطقة الجغرافية، إذ من المتوقع أن تسجل شركات الطيران العاملة في قلب منطقة الحرب بالشرق الأوسط خسائر كبيرة على مستوى القطاع بسبب ضعف الطلب والاضطرابات التشغيلية. بينما يتوقع أن تحقق جميع المناطق الأخرى أرباحا، ولكن بمستويات تقل عن التوقعات السابقة.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الأرباح الصافية لشركات الطيران 23,0 مليار دولار في عام 2026، أي ما يعادل تقريبا نصف الأرباح المتوقعة سابقا والبالغة قيمتها 41 مليار دولار، ونحو نصف صافي الأرباح المقدر لعام 2025 والبالغة قيمته 45 مليار دولار.

وأظهرت التوقعات تحقيق القطاع هوامش أرباح صافية بنسبة 2,0٪ في عام 2026، أي ما يقارب نصف التوقعات السابقة البالغة نسبتها 3,9٪. كما تمثل هذه النسبة أقل من نصف التقديرات الخاصة بعام 2025 والبالغة 4,2٪.

ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الأرباح التشغيلية 48,0 مليار دولار في عام 2026 (مقابل 76,4 مليار دولار في عام 2025)، مع تسجيل هوامش أرباح تشغيلية صافية بنسبة 4,1٪ (مقابل 7,2٪ في عام 2025).

وتعليقا على هذا الموضوع، قال ويلي والش، المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا): أدت الاضطرابات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط وارتفاع تكاليف الوقود إلى تغير التوقعات المتعلقة بقطاع الطيران. وتشير التوقعات الجديدة إلى انخفاض ربحية شركات الطيران على المستوى العالمي إلى النصف بالمقارنة مع العام 2025، إذ من المتوقع أن تتراجع أرباح القطاع من 45 مليار دولار أميركي في عام 2025 إلى 23 مليار دولار أميركي في هذا العام، بينما ستتقلص هوامش الأرباح من 4,2٪ إلى 2,0٪. وتتأثر النتائج المالية لجميع شركات الطيران بالارتفاع السريع الذي شهدته أسعار الوقود والذي بلغت نسبته 70٪. وعلى الرغم من أن جزءا من هذه التكاليف الإضافية يجري تعويضه من خلال تعديل الأسعار وتحسين الكفاءة التشغيلية، إلا أن ذلك لن يكون كافيا للحفاظ على مستويات الربحية المسجلة في العام الماضي. وتواجه شركات الطيران الصغيرة التي بدأت العام بميزانيات عمومية ضعيفة تحديات كبيرة. وعلى المستوى الإقليمي، من المتوقع أن تحافظ جميع شركات الطيران على مستويات من الربحية رغم التراجع الكبير في أدائها المالي. ويستثنى من ذلك الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تواجه شركات الطيران في منطقة الخليج العربي حالة من عدم اليقين التشغيلي بعد الإغلاق شبه الكامل للمجال الجوي مع اندلاع الحرب. وعلى الرغم من النجاح اللافت الذي تحققه هذه الشركات في الحفاظ على خدمات الربط الجوي، فإنه من الصعب عليها تجنب التداعيات المالية الكبيرة لتلك الاضطرابات.

التوفير تحت ضغط التضخم.. تآكل صامت للقوة الشرائية

لص خفي يتسلل إلى حسابك البنكي.. هل تحوّل الادخار إلى فخ اقتصادي؟

يتسلل إلى حسابك البنكي كل يوم دون أن تراه، ويغادر حاملا معه جزءا من أموالك دون حاجة إلى ارتداء قناع أو كسر قفل، لتجد نفسك في حيرة من أمرك: كيف تقلصت قيمة أموالك رغم أنك كنت تدخر عاما بعد عام؟

إنه التضخم، اللص الصامت الذي أعاد طرح تساؤل بدا لسنوات طويلة محسوما، يتعلق بمدى كفاية الادخار وحده لحماية الثروة في عالم تتغير فيه الأسعار والأسواق وأنماط الحياة بوتيرة متسارعة، وفقا لـ«أرقام» ويستند إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك المركزي الأوروبي.

هذا التساؤل لم يعد نظريا، فالأسر حول العالم تواجه واقعا اقتصاديا جديدا يجعل الموازنة بين الادخار والإنفاق والاستثمار أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

وبينما يرى البعض أن الاحتفاظ بالمال هو خط الدفاع الأول ضد الأزمات والمفاجآت، يعتقد آخرون أن الأموال التي تبقى ساكنة قد تكون الخاسر الأكبر في زمن تتغير فيه قيمة كل شيء تقريبا.

وبين هذين الرأيين، يبرز سؤال يهم ملايين الأفراد حول العالم: هل لا يزال الادخار خيارا عقلانيا، أم أن قواعد اللعبة المالية تغيرت؟

لغز الحصالة الممتلئة رغم العواصف

بعد انتهاء جائحة كورونا، توقع كثير من الاقتصاديين أن تتراجع معدلات الادخار بشكل حاد مع عودة النشاط الاقتصادي، إلا أن البيانات أظهرت صورة أكثر تعقيدا. وأوضح البنك المركزي الأوروبي أن معدل ادخار الأسر في منطقة اليورو ظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة للجائحة، حيث بلغ 14,4٪ من الدخل المتاح للأسر خلال الربع الرابع من عام 2025، متراجعا بشكل طفيف من مستويات أعلى سجلت بفترات سابقة.

ويرى خبراء البنك المركزي الأوروبي أن حالة عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة دفعا العديد من الأسر إلى الاحتفاظ باحتياطيات مالية أكبر مما كان معتادا قبل الجائحة، كما ساهمت زيادة الدخول الحقيقية في بعض الدول الأوروبية في الحفاظ على مستويات ادخار مرتفعة نسبيا، وتظهر هذه الأرقام أن الادخار لم يعد مجرد وسيلة لتحقيق أهداف مستقبلية مثل شراء منزل أو تمويل التقاعد، بل أصبح أداة لإدارة المخاطر في بيئة تتسم بعدم اليقين.

تآكل صامت للقوة الشرائية

كان الادخار النقدي لعقود طويلة وسيلة آمنة للحفاظ على القيمة، لكن موجات التضخم التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة جعلت تلك القاعدة الراسخة موضع شك مع انخفاض القوة الشرائية للأموال مقابل العائد على المدخرات، ووفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لاتزال مستويات الأسعار في العديد من الاقتصادات المتقدمة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، رغم تباطؤ معدلات التضخم مقارنة بذروتها السابقة، وارتفع متوسط مستويات الأسعار في دول المنظمة بنحو 36٪ مع نهاية عام 2025 مقابل نهاية عام 2019، رغم تراجع التضخم عن ذروته التي سجلها بعد الجائحة.

وبمعنى آخر، فإن مبلغا قدره 100 دولار كان يشتري سلة معينة من السلع والخدمات قبل الجائحة، أصبح يحتاج إلى نحو 136 دولارا لشراء السلة نفسها.

هل أصبح الاستثمار بديلا عن الادخار؟

يطرح هذا السؤال كثيرا في ظل الأداء القوي لبعض الأصول خلال السنوات الأخيرة، لكن العديد من الخبراء يرفضون النظر إلى الادخار والاستثمار باعتبارهما خيارين متنافسين، فالادخار يوفر السيولة والأمان، بينما يوفر الاستثمار فرص النمو وتحقيق العوائد، وقد أبرزت السنوات الأخيرة مخاطر كلا الخيارين، فالمستثمرون الذين دخلوا الأسواق في فترات التقييمات المرتفعة تعرضوا أحيانا لخسائر كبيرة عند حدوث التصحيحات.

في المقابل، واجه أصحاب المدخرات النقدية تآكلا في القوة الشرائية خلال فترات التضخم المرتفع، في النهاية، لم يعد السؤال المطروح ما إذا كان الادخار جيدا أو سيئا، بل ما الدور الذي يجب أن يؤديه في عالم تغيرت قواعده، فالتجارب الحديثة، من أوروبا إلى الصين، تظهر أن الأفراد لم يتخلوا عن الادخار رغم التضخم وتقلبات الأسواق، بل أعادوا تعريف وظيفته. لم يعد الادخار وسيلة لتنمية الثروة بقدر ما أصبح خط الدفاع الأول عنها، بينما تولت أدوات أخرى مهمة البحث عن العوائد والنمو.

وربما يكون الدرس الأهم أن «اللص الخفي» الذي يتسلل إلى الحسابات البنكية لم ينجح في إلغاء الحاجة إلى الادخار، بل أجبر الأفراد على التفكير بطريقة مختلفة.